

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia

P. O. Box 3243

Telephone: 5517 700

Fax: 5517844

Website: www.au.int

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الحادية والأربعون
20 يونيو – 15 يوليو 2022
لوساكا، زامبيا

EX.CL/1357(XLI)

الأصل: إنجليزي

تقرير الاجتماع المشترك بين اللجنة الفرعية لمسائل المراجعة التابعة للجنة الممثلين
الدائمين، واللجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون الإدارية والمالية
التابعة للجنة الممثلين الدائمين، وخبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر عن البيانات
المالية المراجعة

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: +251 11-551 7700 Fax:
+251 11-551 7844

Website: www.africa-union.org

الاجتماع المشترك بين اللجنة الفرعية لمساءل المراجعة التابعة للجنة الممثلين الدائمين،
واللجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون الإدارية والمالية التابعة للجنة الممثلين
الدائمين، وخبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر
أديس أبابا، اثيوبيا، 24 يونيو 2022

الأصل: إنجليزية

Audit S/Cttee/Rpt

تقرير الاجتماع المشترك بين اللجنة الفرعية لمساءل المراجعة التابعة للجنة الممثلين الدائمين، واللجنة
الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون الإدارية والمالية التابعة للجنة الممثلين
الدائمين، وخبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر عن البيانات المالية المراجعة

المعنى	الاختصار
لجنة للخبراء الأفريقية لحقوق الطفل ورفاهيته	ACERWC
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	ACHPR AfCHPR
الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية	AHRM
بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	AMISOM
لجنة عمليات المراجعة	AOC
مجلس التعيين والترقية والتوظيف	APROB
الاتحاد الأفريقي	AU
مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد	AUABC
مفوضية الاتحاد الأفريقي	AUC
القاعدة اللوجستية القارية للاتحاد الأفريقي	AU-CLB
وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية	AUDA
النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي	AU-FRR
مكتب الاتحاد الأفريقي للثروة الحيوانية	AU-IBAR
مكتب الاتصال بالاتحاد الأفريقي	AULO
نظم ولوائح عاملي الاتحاد الأفريقي	AU-SRR
مكتب نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي	BDCP
مجلس المراجعين الخارجيين	BOEA
مجلس المراجعين الخارجيين	BOEA
مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها	CDC
رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي	CP
برامج الحجز بالكمبيوتر	CRP
نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي	DCP
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي	ECOSOCC
الاتحاد الأوروبي	EU
دليل التمويل	FINANCE
القواعد واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي	FRR
صاحب السعادة	H.E.
سعادة	H.E.
المقر	HQ
المقر	HQ
الموارد البشرية	HR

لجنة سير العمل في المراجعة الداخلي	IAPC
المكتب الأفريقي للموارد الحيوانية	IBAR
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	ICT
تكنولوجيا المعلومات	IT
اتفاقية التمويل المشترك	JFA
إدارة المواد	MM
الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا	NEPAD
مكتب المراجعة الداخلية	OIA
مكتب الرقابة الداخلية	OIO
مكتب المستشار القانوني	OLC
البرلمان الأفريقي	PAP
الجامعة الأفريقية	PAU
البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة	PBFA
الممتلكات والمنشآت والمعدات	PPE
لجنة الممثلين الدائمين	PRC
مجلس السلم والأمن	PSC
برايس ووترهاوس كوبرز	PWC
اللجنة الفنية المتخصصة	STC
لجنة البحوث العلمية والفنية	STRC
الاختصاصات	TOR
دولار الولايات المتحدة	USD
ضريبة القيمة المضافة	VAT

تقرير الاجتماع المشترك بين اللجنة الفرعية لمسائل المراجعة التابعة للجنة الممثلين الدائمين، واللجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون الإدارية والمالية التابعة للجنة الممثلين الدائمين، وخبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر عن البيانات المالية المراجعة

المنعقد في 24 يونيو 2022

أولا - مقدمة

1. عُقد الاجتماع المشترك للجنة الفرعية لمسائل المراجعة التابعة للجنة الممثلين الدائمين، واللجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون الإدارية والمالية التابعة للجنة الممثلين الدائمين، وخبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر عن البيانات المالية المراجعة (اجتماع افتراضي / عبر الإنترنت) في أديس أبابا، إثيوبيا، في 24 يونيو 2022 لبحث البيانات المالية المراجعة لعام 2021 لأجهزة الاتحاد الأفريقي (مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والبرلمان الأفريقي ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي و اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ولجنة الخبراء الأفريقية لحقوق الطفل ورفاهيته) تمشيا مع القاعدة 94 من النظم واللوائح المالية للمفوضية. بدأ الاجتماع في الساعة 10:30.

ثانيا- الحضور

2. شارك في رئاسة الاجتماع سعادة الدكتور محمد عمر جاد، سفير جمهورية مصر العربية لدى إثيوبيا وممثلها الدائم لدى الاتحاد الأفريقي، ورئيس اللجنة الفرعية لمسائل المراجعة التابعة للجنة الممثلين الدائمين، وكذلك سعادة السيدة أما أدوما تووم-أماه سفيرة غانا ورئيس اللجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون الإدارية والمالية. حضر الاجتماع ممثلون عن الدول الأعضاء التالية:

19	موريشيوس	1	الجزائر
20	المغرب	2	بوتسوانا
21	نيجيريا	3	جمهورية أفريقيا الوسطى
22	الجمهورية الصحراوية	4	تشاد
23	السنغال	5	جزر القمر
24	جنوب أفريقيا	6	كوت ديفوار
25	تنزانيا	7	جيبوتي
26	توجو	8	جمهورية الكونغو الديمقراطية
27	زامبيا	9	مصر
28	زيمبابوي	10	غينيا الاستوائية
29	خبراء لجنة وزراء المالية الـ 15 الكاميرون	11	أثيوبيا
30	خبراء لجنة وزراء المالية الـ 15 تشاد	12	إريتريا
31	خبراء لجنة وزراء المالية الـ 15 مصر	13	الجابون
32	خبراء لجنة وزراء المالية الـ 15 غانا	14	غامبيا
33	خبراء لجنة وزراء المالية الـ 15 المغرب	15	غانا
34	خبراء لجنة وزراء المالية الـ 15 جنوب أفريقيا	16	ليسوتو
		17	ليبيريا
		18	ملاوي

ثالثا - الكلمات افتتاحية

3. افتتح رئيس اللجنة الفرعية لمسائل المراجعة الاجتماع ورحب بالرئيس المشارك وجميع الأعضاء، ورئيس مجلس المراجعين الخارجيين وفريقه وكذلك نائب رئيس المفوضية وممثلي مفوضية الاتحاد الأفريقي وأعضاء الاتحاد الأفريقي الأخرى في الاجتماع المشترك الذي يتماشى مع نظم واللوائح المالية الجديدة. وأبلغ الاجتماع بأنه سيتأسس الاجتماع بالاشتراك مع رئيس اللجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون الإدارية والمالية.
4. وأعرب عن تقديره للزميلات لليوم العالمي للمرأة في الدبلوماسية وتمنى لهن التوفيق. وذكر كذلك أن عالم الدبلوماسية ما كان ليوجد لولا مساهمة العديد من النساء المتميزات والملتزمات.
5. ورحب بحضور المراجع العام لاتحاد جمهورية نيجيريا، ورئيس مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي وفريقه، وعلى العمل الذي يقومون به، كما أعرب عن اعتذاره عن عدم كون الاجتماع المشترك حضوريا، كما كان مقررا، بسبب تزايد حالات الإصابة بفيروس كوفيد 19.
6. وذكر أن مجلس المراجعين الخارجيين هو حجر الزاوية لوظائف الرقابة الداخلية في الاتحاد وعين الدول الأعضاء في إتاحة تحقيق المثل العليا للاتحاد بدرجة عالية من الشفافية والالتزام ومراعاة معايير المراجعة الدولية.
7. كما أقر بحضور خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر وشكرهم على عملهم الشاق حيث إنهم انتهوا للتو من اجتماعهم الأخير في المغرب مع المفوضية والدول الأعضاء وأكد مجدداً أن خبرتهم وجهودهم مفيدة للغاية.
8. أشار كذلك إلى أن التقارير التي ستكون موضع النقاش كانت ضخمة حيث كانت تضم مئات الصفحات وأن الجلسة المشتركة لديها وقت محدود لفهمها والتداول بشأنها على نحو فعال قبل تقديمها إلى لجنة الممثلين الدائمين مع اقتراب دورة المجلس التنفيذي في يوليو. كان لا بد من تأجيل الاجتماعات المخطط لها في وقت سابق وبدأت لجنة الممثلين الدائمين بالفعل بالاجتماع ولا يكفي يوم واحد لبحث التقارير.
9. كما أعربت الرئيس المشارك عن تقديره لرئيس مجلس المراجعين الخارجيين الذي سافر من نيجيريا إلى إثيوبيا لتقديم التقرير. كما رحبت بالأعضاء واتفقت مع الرئيس المشارك على الاقتراح المتعلق بتأجيل المداولات الكاملة حول التقرير بسبب ضيق الوقت وضخامة التقارير وطلبت من أعضاء الجلسة المشتركة بحث الاقتراح.
10. وفي هذا الصدد، تم التماس الرأي القانوني وأبلغ ممثل مكتب المستشار القانوني الاجتماع بأن النظم واللوائح المالية تنص على الانتهاء من المراجعة بحلول 31 مايو وقيام المجلس التنفيذي ببحث البيانات المالية المراجعة جنباً إلى جنب مع الميزانية. وأوضحت كذلك أنه لا يوجد حتى الآن أي أثر قانوني لتأجيل المداولات التفصيلية بشأن مسائل المراجعة التي لوحظت طالما أن مجلس المراجعين الخارجيين يقدم التقرير حسبما هو مطلوب.
11. أشار سعادة نائبة رئيس المفوضية إلى أنهم يقدرون عمل مجلس المراجعين الخارجيين لأن الضوابط والتوازنات تضيف الكثير من القيمة إلى الاتحاد. وتابعت قائلة إن عمل مجلس المراجعين الخارجيين يؤدي إلى الإدارة المالية والإبلاغ، مما يمثل عنصراً حاسماً للشفافية ويعزز الحوكمة المؤسسية الجيدة. وأكدت لمجلس المراجعين الخارجيين التزام مكتبها بصفته المسؤول الأول للرقابة على تنفيذ توصيات المراجعة.
12. من جانبهم أعرب الأعضاء عن تقديرهم للعمل الذي قام به المجلس ووافقوا على اقتراح تأجيل المداولات التفصيلية لأن التقارير التي يجب دراستها وفهمها كانت كثيرة وضخمة جداً وتحتاج مراجعتها إلى وقت كاف. كما هنا الأعضاء الزميلات على اليوم العالمي للمرأة في الدبلوماسية.
13. تم التوصل إلى توافق بشأن تأجيل المداولات التفصيلية وبحث القضايا التي أثيرت في التقرير مع السماح لمجلس المراجعين الخارجيين بتقديم التقارير وفقاً لمتطلبات النظم واللوائح المالية.

رابعاً - اعتماد جدول الأعمال

14. استناداً إلى الحاجة إلى مزيد من الوقت لاستعراض التقارير وبحثها مع إجراء مداولات كاملة، تم اعتماد جدول الأعمال للسماح بعرض التقارير بالكامل والحصول على تعليقات عامة بينما سيتم النظر في أمر عقد المداولات بشأن التقرير المفصل لكل جهاز بعد اجتماعات لوساكا في يوليو. وبناءً على ذلك، تم اعتماد جدول الأعمال على النحو المبين أدناه:

- (1) الكلمات افتتاحية
- (2) اعتماد جدول الأعمال؛
- (3) بحث البيانات المالية المراجعة لعام 2021 من قبل مجلس المراجعين الخارجيين؛
- عرض من مجلس المراجعين الخارجيين
- (4) ما يستجد من أعمال.

خامساً - بحث البيانات المالية لعام 2021 التي قام بمراجعتها مجلس المراجعين الخارجيين

(أ) عرض قدمه رئيس مجلس المراجعين الخارجيين

15. دعا رئيس اللجنة الفرعية السيد أجوجو أدولفوس المراجع العام لجمهورية نيجيريا الاتحادية ورئيس مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي إلى تقديم عرضه.

16. بدأ رئيس مجلس المراجعين الخارجيين بالتعبير عن امتنانه لله العلي القدير على الحفاظ على حياتنا حتى هذا الوقت المادي وعلى النجاح المسجل في دورة المراجعة لعام 2021. وأعرب عن تقديره لأعضاء لجنة الممثلين الدائمين المحترمين، للشرف الممنوح له ولل فريق لتقديم العرض نيابة عن أعضاء مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا. ثم قدم عرضاً موجزاً عن خلفية، وسياق مراجعة السنة المالية 2021، والاختصاصات على النحو المبين في النظم واللوائح المالية، ونطاق ومنهجية المراجعة، بما في ذلك الأجهزة والمكاتب التي تمت مراجعتها، وبرنامج المراجعة للسنة المالية 2021، وأهداف المراجعة، والجدول الزمني للمراجعة ومسؤوليات المراجعين ومسؤوليات الإدارة، الامتثال للمعايير المراجعة الدولية، ونتائج المراجعة الرئيسية، والقواعد الإجرائية لمجلس المراجعين الخارجيين، ودليل المراجعة الموحد وأمانة مجلس المراجعين الخارجيين على النحو التالي

1.16 في الخلفية، أبلغ رئيس مجلس المراجعين الخارجيين الأعضاء أنه تم انتخابه بالإجماع كرئيس للمجلس في 23 فبراير 2021 خلال الاجتماع الافتراضي للمجلس الذي عقد يومي 23 و24 فبراير 2021 لأول مهمة أسندت إليه لرئاسة مراجعة البيانات المالية لعام 2020 وضمان الانتهاء من عملية المراجعة في الوقت المناسب لتقديم التقارير إلى أعضاء اللجنة الفرعية لمسائل المراجعة التابعة للجنة الممثلين الدائمين في 8 يونيو 2021 تمشياً مع النظم واللوائح المالية. وذكر كذلك أنه بالنسبة للمراجعة لعام 2020، قامت إحدى عشرة (11) مؤسسة علياً للمراجعة بإجراء مراجعة لسبعة (7) من أجهزة الاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، فإن تعليق غينيا كدولة عضو من قبل الاتحاد الأفريقي أثر بالتالي على مشاركة المؤسسة العليا للمراجعة في غينيا في مراجعة البيانات المالية لأجهزة الاتحاد الأفريقي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. على الرغم من الانخفاض في عدد مؤسسات المراجعة العليا المشاركة، فقد ارتفع عدد أجهزة الاتحاد الأفريقي إلى عشرة (10) (مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والبرلمان الأفريقي ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي و اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ولجنة الخبراء الأفريقية لحقوق الطفل ورفاهيته) في السنة المالية 2021، وتمت مراجعة سبعة (7) مكاتب إقليمية ومؤسسات أخرى تابعة للاتحاد الأفريقي (مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا، مجلس الاتحاد الأفريقي للأبحاث العلمية والفنية في لاغوس، المكتب الأفريقي للثروة

الحيوانية في نيروبي، مكتب بروكسل، القاعدة اللوجستية القارية للاتحاد في دوالا ، مكتب جنيف ،
الجامعة الأفريقية)

2.16 سياق مراجعة السنة المالية 2021، أشار رئيس مجلس المراجعين الخارجيين إلى متطلبات المادة 77 من النظم واللوائح المالية بشأن وظيفة المراجعة، ومقرري المجلس التنفيذي EX.CL. (XXXII) /Dec.1027، وEX.CL. /Dec.916 (XXVIII) بشأن تعيين مجلس المراجعين الخارجيين (5) على أساس التناوب الإقليمي و 6 من المستوى 1 من المساهمات المقدرة). وأشار أيضًا إلى أن مجلس المراجعين الخارجيين، خلال اجتماعه عبر الإنترنت الذي عقد في 18 نوفمبر 2021، قد تبنى استراتيجية المراجعة للسنة المالية 2021 للاتحاد الأفريقي وأجهزته التي اختارها مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي، مع إدراك خصوصية جائحة كوفيد 19 والقيود المفروضة في بلدان مختلفة فيما يتعلق بالسفر. وبالتالي، تم السماح للأعضاء بإجراء عمليات المراجعة حضوريا وعن بعد خلال إجراء تقييم المخاطر. بدأ مجلس المراجعين الخارجيين المرحلة الأولى من مراجعة البيانات المالية لعام 2021 لأجهزة الاتحاد الأفريقي في الفترة من 14 فبراير 2022 إلى 4 مارس 2022 والمرحلة النهائية من 4 أبريل 2022 إلى 15 أبريل 2022. التزم المجلس بمعايير المهنية وضمن التنسيق المناسب لعمليات المراجعة بما يتماشى مع معايير المراجعة ذات الصلة. اعتمد مجلس المراجعين الخارجيين، في اجتماعه المنعقد في 26 مايو 2022، حضورياً وعبر الفيديو ووفقاً للمادة 83 من النظم واللوائح المالية (2014)، تقارير المراجعة ورأي المراجعة الذي قدمه رئيس مجلس المراجعين الخارجيين الخارجية.

3.16 كما ذكر رئيس مجلس المراجعين الخارجيين أن المراجعة أجريت وفقاً لاختصاصات المراجعة المنصوص عليها في المادة 79 (1) من النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي.

4.16 وفيما يتعلق بنطاق ومنهجية المراجعة، أشار إلى أن المراجعة تضمنت فحص السجلات المالية للاتحاد الأفريقي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021؛ مراجعة الضوابط الداخلية وبيئة الرقابة؛ وتقييم المخاطر. أخذت عينات من المعاملات في جميع المكونات الحاسمة بالنسبة للحسابات بما يتماشى مع تقييمات المخاطر وعمليات المراجعة التفصيلية التي أجريت للتأكد من أن تنفيذ المعاملات تم وفقاً لمتطلبات النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشار كذلك إلى أن فريق المراجعة استعرض حالة تنفيذ توصيات المراجعة السابقة من أجل تقييم ما تم القيام به لتعزيز الضوابط. تم استخدام منهجية قائمة على تقييم المخاطر في المراجعة. تم تقييم المخاطر على مستوى الكيان وأرصدة الحسابات ومستويات المعاملات، وأخذ عينات من المعاملات لفحصها بشكل مفصل بناءً على المخاطر التي تم تقييمها. كما سلط الضوء على متطلبات المادة 83 من النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي (2014) بشأن إبداء مجلس المراجعين الخارجيين رأي مراجعة في البيانات المالية للاتحاد. وأشار كذلك إلى أن التقرير الذي سيقدمه رئيس لجنة عمليات المراجعة التابعة لمجلس المراجعين الخارجيين سينقسم إلى ثلاثة أقسام هي: - حالة توصيات المراجعة في العام السابق. ملخص لنتائج المراجعة الرئيسية؛ وملخص تقارير المراجعة (الأراء). كما سلط الضوء على متطلبات المادة 83 من النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي (2014) بشأن إبداء مجلس المراجعين الخارجيين رأي مراجعة بشأن البيانات المالية للاتحاد. وأشار كذلك إلى أن التقرير الذي سيقدمه رئيس لجنة عمليات المراجعة التابعة لمجلس المراجعين الخارجيين سيكون مقسماً إلى ثلاثة أقسام هي: - حالة توصيات المراجعة الرئيسية؛ وملخص تقارير المراجعة (الأراء). كما سلط الضوء على متطلبات المادة 83 من النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي (2014) بشأن إبداء مجلس المراجعين الخارجيين رأي مراجعة بشأن البيانات المالية للاتحاد. وأشار كذلك إلى أن التقرير الذي سيقدمه رئيس لجنة عمليات المراجعة التابعة لمجلس المراجعين الخارجيين سيكون مقسماً إلى ثلاثة أقسام هي: - حالة توصيات المراجعة في العام السابق. ملخص لنتائج المراجعة الرئيسية؛ وملخص تقارير المراجعة (الأراء).

5.16 فيما يتعلق ببرنامج المراجعة للسنة المالية 2021، أبلغ رئيس مجلس المراجعين الخارجيين الاجتماع بأن مجلس المراجعين الخارجيين قد تبني برنامج المراجعة خلال اجتماعه الذي عقد عبر الإنترنت من 16 إلى 18 نوفمبر 2021 وأوضح أنه أسندت إلى مؤسسات المراجعة العليا وظائف ومكاتب مفوضية الاتحاد الأفريقي وغيرها من أجهزة الاتحاد الأفريقي كما هو مبين في الجدول أدناه.

الرقم	مؤسسة المراجعة العليا	المكونات / المكاتب الإقليمية	تخصيص الموظفين
		مفوضية الاتحاد الأفريقي	
1	نيجيريا	المكونات / المكتب - المحاسبة - المالية - الميزانية والتعبئة والإدارة المالية المكتب الإقليمي - المراكز لمكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا ولجنة الأبحاث العلمية والفنية، أبوجا، نيجيريا، والقاعدة اللوجستية القارية، دوالا، الكاميرون	6
2	الجزائر	المكونات / المكتب - مكتب الرقابة الداخلية، مديرية تسليم التخطيط الاستراتيجي للإدارة، مديرية الشركات وتعبئة الموارد المكتب الإقليمي - مكتب بروكسل	2
3	الكونغو	المكونات / المكتب - إدارة الاستثمار	2
4	ليبيا والجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة تنزانيا	المكونات / المكتب - السلم والأمن، مكاتب الاتصال	2
5	مصر	المكونات / المكتب - مراجعة نظام تكنولوجيا المعلومات	1
6	المغرب	المكونات / المكتب - الموارد البشرية، المكتب الإقليمي - مكتب جنيف	2
7	ناميبيا	المكونات / المكتب - المشتريات والسفرات والبعثات	2
8	تنزانيا	المكونات / المكتب - السلم والأمن المكتب الإقليمي - معاهد الجامعة الأفريقية	3
	المجموع		20
		أجهزة الاتحاد الأفريقي	
1	الجزائر	مجلس للاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد	2
2	جنوب أفريقيا	محاكم الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب)	3
3	مصر	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)	4
4	أنغولا	الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران	3
5	المغرب	البرلمان الأفريقي	2
6	نيجيريا	اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	2
7	نيجيريا	منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	3
8	تنزانيا	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي	2
9	مصر	لجنة الخبراء الأفريقية لحقوق الطفل ورفاهيته	2
10	نيجيريا (6) ، الجزائر (2) ، ناميبيا (2) ، تنزانيا (3) ، ليبيا (2) ، المغرب (2) ، مصر (1) والكونغو (2).	مفوضية الاتحاد الأفريقي	20
	المجموع		43

6.16 صرح رئيس مجلس المراجعين الخارجيين بأن الهدف من المراجعة السنوية هو إبداء رأي مستقل حول البيانات المالية التي أعدتها مفوضية الاتحاد الأفريقي وفقاً لأساس الاستحقاق للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتقييم مدى الامتثال للنظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي.

7.16 فيما يتعلق بالجدول الزمني للمراجعة، أكد رئيس مجلس المراجعين الخارجيين أنه تم التقيد بالجدول الزمني للمراجعة بدقة كما تم اعتماده، ومع ذلك، تم تعديل تاريخ الاجتماع المشترك للجنة الفرعية التابعة للجنة الممثلين الدائمين إلى 24 يونيو 2022. ثم قدم الخطوط العريضة للخطة المعتمدة كما هو مبين في الجدول أقل.

الرقم	النشاط	الفترة
1	عرض مشروع استراتيجية المراجعة ومناقشته واعتماده	16-18 نوفمبر 2021
2	بداية المرحلة الأولى للمراجعة	14 فبراير 2022
3	نهاية المرحلة الأولى للمراجعة	4 مارس 2022
4	تقديم البيانات المالية للأجهزة والبيانات المالية الموحدة	31 مارس 2022
5	بدء المرحلة النهائية للمراجعة	4 أبريل 2022
6	نهاية المرحلة النهائية للمراجعة - العمل الميداني	15 أبريل 2022
7	تقديم تقرير المراجعة وخطاب الإدارة	13 مايو 2022
8	اجتماع لجنة عمليات المراجعة	23 و 24 مايو 2022
9	اجتماع مجلس المراجعين الخارجيين لبحث التقارير والموافقة عليها والتوقيع عليها	26 مايو 2022

8.16 أوضح رئيس مجلس المراجعين الخارجيين مسؤوليات المراجعين كما هو مطلوب بموجب المعايير الدولية لمراجعة البيانات المالية. كما حدد مسؤوليات الإدارة بشأن إعداد البيانات المالية وفقاً لأساس الاستحقاق للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ووضع الضوابط الداخلية والحفاظ عليها، وتزويد المراجعين بإمكانية الوصول إلى المعلومات والوثائق وتقديم تأكيد مكتوب بشأن الإقرارات المقدمة إلى مكتب المراجعين الخارجيين فيما يتعلق بالمراجعة.

9.16 فيما يتعلق بالامتثال للمعايير الدولية للمراجعة، سلط رئيس مجلس المراجعين الخارجيين الضوء على بعض المعايير التي استرشدت بها عملية المراجعة. وأوضح أن هناك ما مجموعه ستة وثلاثون (36) معياراً دولياً للمراجعة ومعيار واحد (1) لمراقبة الجودة. توفر هذه المعايير "القائمة على المبادئ" إرشادات للمراجعين، بدءاً بتحديد الأهداف العامة للمراجع المستقل وإجراء المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة (200)، إلى الحاجة إلى التواصل مع المكلفين بشؤون الحوكمة (المعايير الدولية للمراجعة 260)، وتخطيط مراجعة للبيانات المالية (المعايير الدولية للمراجعة 300)، وتحديد الأهمية النسبية في تخطيط وإجراء المراجعة (المعايير الدولية للمراجعة 320) المعايير الدولية للمراجعة 450، وتقييم التحريفات التي يتم تحديدها خلال المراجعة، والتوجيه بشأن تكوين رأي وإعداد تقارير حول البيانات المالية (المعايير الدولية للمراجعة 700)، على سبيل المثال لا الحصر.

10.16 قدم رئيس مجلس المراجعين الخارجيين موجزاً للنتائج الرئيسية للمراجعة في الفئات التالية:-

1.10.16 المبالغة في المدفوعات المقدمة للموردين

(1) خلال عملية المراجعة، حددت المراجعة الأهمية النسبية بنسبة 2٪ من إجمالي نفقات مفوضية الاتحاد الأفريقي (بعد خصم الإعانات المقدمة للأجهزة) البالغة 9,751,853.01 دولاراً أمريكياً (تسعة ملايين وسبعمائة وواحد وخمسين ألف وثمانمائة وثلاثة وخمسين دولاراً وسنتاً واحداً).

(2) لاحظ المجلس من خلال استعراض البيانات المالية والسجلات المالية الأخرى، كما هو مذكور في تقرير الإدارة، الفقرة 5.1.14، إصدار المراجعة 14، أن هناك مبالغة في

المدفوعات المقدمة للموردين بمبلغ 29.438.165.10 دولارا أمريكيا (تسعة وعشرين مليوناً وأربعمائة وثمانية وثلاثين ألفاً ومائة وخمسة وستين دولاراً و عشرة سنتات). وقد تم إكمال هذه المعاملات وكان الموردون قد قدموا بالفعل الخدمات / سلموا السلع ولكنها ما زالت محتفظاً بها كأصول متداولة. استعرضت الإدارة نتائج المراجعة و عدلت البيانات المالية عن طريق حساب قيمته 27,459,356.71 دولاراً أمريكياً (سبعة وعشرون مليوناً وأربعمائة وتسعة وخمسون ألفاً وثلاثمائة وستة وخمسون دولاراً، واحد وسبعون سنتاً)، مما يترك رصيد 1,978,808.39 دولارا أمريكيا (مليون وتسعمائة وثمانية وسبعين ألفاً وثمانمائة وثمانية دولارات وتسع وثلاثين سنتاً) كأصول مداولة

(3) وبالتالي، عند تحديد رأي المراجعة، قارنت المراجعة بين رصيد التحريفات غير المصحح البالغ 1,978,808.39 دولاراً أمريكياً (مليون وتسعمائة وثمانية وسبعين ألفاً وثمانمائة وثمانية دولارات وتسعة وثلاثين سنتاً) والأهمية النسبية المحددة بالفعل عند 9,751,853.01 دولاراً أمريكياً (تسعة ملايين وسبعمائة وواحد وخمسين ألف وثمانمائة وثلاثة وخمسين دولاراً وسنتاً واحداً) ولاحظ أن الخطأ غير المصحح كان أقل من مجموعة الأهمية النسبية، ومن هنا كان سبب الحساب غير المؤهل لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

2.10.16 عدم الاعتراف بالمزايا العينية / النفقات المتعلقة بمراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا

- (1) لاحظ مجلس المراجعين الخارجيين في الفقرة 6.1.6 ، مسألة المراجعة 6 - وأبلغ - أن مفوضية الاتحاد الأفريقي لم تعترف بالمزايا العينية / النفقات المتعلقة بالشركاء المنفذين لمراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا والتي تبلغ 78.220.149.00 دولارا أمريكيا (ثمانية وسبعين مليون ومائتين وعشرين ألف ومائة وتسعة وأربعين دولاراً).
- (2) اجتمع المراجعون مع إدارة مفوضية الاتحاد الأفريقي والمكلفين بالحوكمة بما يتماشى مع المعيار معايير المراجعة الدولية 260 ، وطلبوا من الإدارة تقديم بيان مكتوب (معايير المراجعة الدولية 580) بشأن الإجراءات المخطط لها للاعتراف بهذه النفقات في البيانات المالية وكيف ستضمن مفوضية الاتحاد الأفريقي الشفافية في استخدام الموارد. أدى الاجتماع إلى قيام الإدارة بالإفصاح عن المعاملة في الملاحظة 45.6.1، "المساعدة الفنية المقدمة من خلال الشركاء المنفذين المستقلين لدعم مركز لمكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا"، في البيانات المالية لمفوضية الاتحاد الأفريقي.
- (3) وبالتالي ، من المهم أن تضمن الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الصدد، مع توفير الدعم اللازم في تصميم واعتماد السياسات التي ستساعد مركز مكافحة الأمراض في أفريقيا على تعبئة الموارد من خلال الجهات المانحة / الشركاء المنفذين وضمان الشفافية والمساءلة في استخدامها. وقيل أيضاً إنه تم إدراج هذه النتيجة كجزء من أمور المراجعة الرئيسية في تقرير المراجعين بما يتماشى مع معيار المراجعة الدولية 701.

3.10.16 نقاط ضعف في الرقابة الداخلية

- (1) عند استعراض تقرير الإدارة، لفت المراجعون انتباه الإدارة إلى بعض الثغرات في الرقابة الداخلية التي ستتطلب اتخاذ إجراء بشأنها.
- (2) يدرك مجلس المراجعين الخارجيين أن ضعف الرقابة الداخلية يمكن أن يزيد من مخاطر التحريف الجوهرى في التقرير المالى، سواء كان ذلك بسبب الخطأ أو الاحتيال، ومن ثم أشار إلى تلك الثغرات في نظام الرقابة الداخلية كما هو موضح في خطابات الإدارة التي تتطلب من الاجتماع المشترك النظر فيها.

11.16 فيما يتعلق بقواعد إجراءات مجلس المراجعين الخارجيين ودليل المراجعة الموحد، ذكر رئيس مجلس المراجعين الخارجيين أن المجلس يقوم بمراجعة قواعد إجراءات مجلس المراجعين الخارجيين

وقواعد إجراءات لجنة عمليات المراجعة. ونأمل عرضه في وقت لاحق من هذا العام على الدول الأعضاء. وطلب بحثها والموافقة عليه على جناح السرعة كجزء في إطار من جهودنا لتعزيز وظائف المراجعة التي يؤديها مجلس المراجعين الخارجيين. كان هذا يتمشى مع مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.1057(XXXV) الذي ينص على أنه "يجب على مجلس المراجعين الخارجيين أن يضع سياسة مراجعة معيارية ودليل إجراءات لضمان توفر شكل موحد للمعلومات وتدققها في تقارير المراجعة عند مراجعة أجهزة الاتحاد الأفريقي."

12.16 فيما يتعلق بأمانة مجلس المراجعين الخارجيين، سلط رئيس مجلس المراجعين الخارجيين الضوء على تكوين الأمانة التي تضم شخصين فقط (أميناً تنفيذياً وسكرتيره) يقدمان الدعم لمراجعي الحسابات خلال دورة المراجعة. واستمر يطلب أن تواصل الدول الأعضاء دعم استقلالية المجلس من خلال ضمان تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية لعملية المراجعة. أيضاً، لضمان تعيين سكرتير للأمين التنفيذي كموظف نظامي وعدم تصنيفه في فئة الخدمات الخاصة بعقد ربع سنوي قابل للتجديد. فمن شأن ذلك أن يجنب الصعوبات في تنفيذ ولاية المجلس ولن يتعرض استقلاليته للخطر.

17. أثنى رئيس مجلس المراجعين الخارجيين على جهود أعضاء فريق المراجعة وأعضاء لجنة عمليات المراجعة وأعضاء مجلس المراجعين الخارجيين وأعرب عن تقديره لجهودهم لتفانيهم في العمل لاختتام فترة عمله كرئيس لمجلس الاتحاد الأفريقي لمدة عامين (2) بنجاح. كما أعرب عن تقديره للأمين التنفيذي وسكرتيره، وإدارة مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى لتوفير الخدمات اللوجستية والدعم المطلوبة للفرق قبل وخلال وبعد العمل الميداني.

18. واختم رئيس مجلس المراجعين الخارجيين عرضه بأن يؤكد مجدداً على أن مهام مراجعة التقارير المقدمة هي مهمة ضخمة للغاية، لا سيما فيما يتعلق بضرورة التأكد من تنفيذ التقارير لأنه واجب نحن مدينون به للشعب الأفريقي وعلينا جميعاً أن نلعب دورنا لضمان إعادة الاتحاد الأفريقي إلى سابق عهده وتعزيزه لتحقيق أحلام الآباء المؤسسين.

19. شكر رئيس اللجنة الفرعية رئيس مجلس المراجعين الخارجيين على العرض الذي قدمه، ثم دعا رئيس لجنة عمليات المراجعة التابعة لمجلس المراجعين الخارجيين إلى تقديم عرض مفصل حول القضايا المذكورة في مراجعة البيانات المالية لعام 2021 لأجهزة الاتحاد الأفريقي.

20. استهل رئيس لجنة عمليات المراجعة، السيد بنجامين أنجبو، عرضه بتسليط الضوء على حالة تنفيذ توصيات المراجعة السابقة، والنتائج الرئيسية وآراء المراجعة في البيانات المالية لكل جهاز تمت مراجعته على النحو المبين أدناه.

1.20 مفوضية الاتحاد الأفريقي

1.1.20 قدم رئيس لجنة عمليات المراجعة تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي في المجالات والوظائف التي تم مراجعتها كما هو مبين في الفقرات أدناه.

2.1.20 كانت وتيرة تنفيذ توصيات المراجعة للسنوات السابقة منخفضة مما أثر على كفاءة تشغيل مفوضية الاتحاد الأفريقي. من أصل 103 من التوصيات المتبقية حتى 31 ديسمبر 2021، لم تزال 75 (73%) معلقة حتى 31 ديسمبر 2021، منها 35 (34%) قيد التنفيذ و40 (39%) غير منفذة.

3.1.20 انخفاض المساهمات المقررة للدول الأعضاء - انخفاض كبير في المساهمات المقررة من 246.96 مليون دولار أمريكي المبلغ عنه في العام السابق إلى 203.50 مليون دولار أمريكي. كان يعزى ذلك إلى مقرر المجلس التنفيذي 1069 الذي اعتمد جدول تقدير الأنصبة الجديد اعتباراً من عام 2020-2022 والذي ينص على ألا يتجاوز المبلغ 250 مليون دولار أمريكي بغية تخفيف العبء على الدول الأعضاء. أوضح مجلس المراجعين الخارجيين إلى أن الانخفاض في المساهمات المقررة يؤدي إلى زيادة الاعتماد على أموال الشركاء الذي بلغ نسبة 60% اعتباراً من عام 2021 وأثر على تنفيذ الميزانية التشغيلية.

4.1.20 . عدد كبير من البنود التي لم تتم تسويتها في "بيانات التسوية المصرفية" - أوضح مجلس المراجعين الخارجيين أن 1765 بنداً معلقاً لم تتم تسويته منذ فترة طويلة بقيمة 8.89 ملايين دولار أمريكي ولم يتم التحقيق فيها وتسويتها على مدار العام. حدثت بعضها في الجزء الأول من عام 2021 ولكن تم ترحيلها باستمرار حتى نهاية السنة المالية. أشار كذلك إلى أن ما سبق يرجع إلى ضعف الإشراف على المسؤولين عن التسوية المصرفية وعدم التشغيل الآلي لكليات العمليات التسوية المصرفية في نظام ساب. كما أشار إلى أن هذا الضعف قد يؤدي إلى إلحاق خسائر بصندوق مفوضية الاتحاد الأفريقي بسبب التأخير في الكشف عن الاحتيال المحتمل.

5.1.20 . مدفوعات مقدمة للموردين لم يتم تسديدها لمدة طويلة - أشار المجلس إلى هناك مدفوعات مقدمة للموردين بقيمة 36,429,450 دولاراً وبقيت مستحقة لفترة طويلة تتراوح بين سنة واحدة و13 سنة أمريكياً بدون إنجاز خدمة أو تسليم بضائع. كان ذلك يعزى إلى غياب متابعة كافية للموردين من مفوضية الاتحاد الأفريقي لضمان تسليم السلع أو الخدمات المطلوبة وفقاً لشروط العقد.

6.1.20 أموال الشركاء الخاملة / غير المعادة - أشار مجلس المراجعين الخارجيين إلى أن هناك 29 من حسابات خاملة من أموال الشركاء بأرصدة غير مُعادة تصل إلى 4,794,095 دولاراً أمريكياً حتى 31 ديسمبر 2021. فمن أصل 29 من حسابات الشركاء الخاملة، كانت ثلاثة (3) خاملة منذ 2015 و 2016.

7.1.20 . عدد كبير من الحسابات المصرفية لمفوضية الاتحاد الأفريقي - تمسك مفوضية الاتحاد الأفريقي حوالي 128 حساباً مصرفياً كما في 31 ديسمبر 2021، تقع 17 منها خارج قارة إفريقيا بخلاف أحكام مقرر المجلس التنفيذي رقم (9) EX.CL/Dec.1057(XXXV) . .

8.1.20 . أوضح مجلس المراجعين الخارجيين أن ما ورد أعلاه يعزى إلى قصور في إدارة الخزانة وعدم الالتزام بتنفيذ مقرر المجلس التنفيذي. قد يؤدي الاحتفاظ بعدد كبير من الحسابات المصرفية إلى عدم الكفاءة في إجراء التسوية المصرفية، وإلى رسوم مصرفية مرتفعة، بينما قد يتعرض الرصيد في الحساب الخامل للاحتيال من خلال تحويل الأموال إلى حسابات شخصية.

9.1.20 المبالغة في تقدير قيمة المدفوعات المقدمة للموردين - أوضح مجلس المراجعين الخارجيين أنه على عكس ما تنص عليه أحكام المعيار 1 (76) من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ، تم الاعتراف بمبلغ 1 978 808.39 دولاراً أمريكياً في شكل مدفوعات مقدمة للموردين تم تسليم / تقديم قيمة السلع / الخدمات المتعلقة بها إلى المفوضية، باعتبارها أصولاً متداولة، مما أدى إلى المبالغة في تقدير قيمة صافي أصول الاتحاد. أبلغ مجلس المراجعين الخارجيين أن الإدارة قد أوضحت أنه ستتم تسوية الرصيد المتبقي على أن التسوية تتطلب توفر ميزانية، وأن عمليات التسوية والمتابعة المنتظمة يتم إجراؤها لضمان إصدار كشف دخول الخدمة وإشعارات استلام جيدة في الوقت المناسب.

10.1.20 عدم استرداد سلف من الموظفين - أوضح مجلس المراجعين الخارجيين - أنه كانت هناك سلف غير مستردة من الموظفين بلغت 2.35 مليون دولار أمريكي ، منها مبلغ 1.73 مليون دولار أمريكي (74%) مستحق لأكثر من عام. وقد نتج هذا بشكل رئيسي عن عدم كفاية المتابعة والتأخير في الخصم من رواتب الموظفين أبلغ المجلس كذلك أن التأخير في استرداد الأموال من الموظفين أدى إلى تقييد أموال مفوضية الاتحاد الأفريقي التي كان يمكن استخدامها لتمويل عمليات أخرى.

11.1.20 مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا

(1) عدم استخدام مساهمات الشركاء على الرغم من تفشي كوفيد - أبلغ المجلس أنه في عام 2021 ، حصل مركز مكافحة الأمراض في أفريقيا على 29.005.415 دولارًا أمريكيًا تبرع به 13 شريكًا لتنفيذ أنشطة صحية مختلفة في جميع أنحاء القارة الأفريقية. لم يتم إنفاق المبلغ أعلاه خلال العام. كان هناك أيضا نقص عام في استخدام الميزانية لمركز مكافحة الأمراض والوقاية منها حيث تم إنفاق 33,669,196 دولارا أمريكيا (31%) من الرصيد المتاح البالغ 107,137,469 دولارا أمريكيا. أفاد المجلس أن المراجعين أبلغوا بأن قلة استخدام الأموال تعود أساسا إلى عدة أسباب، من بينها التأخير في عملية الموافقة؛ قلة عدد الموظفين؛ التحديات في طريقة تشغيل مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا الذي يعتمد أساسا على إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي (الموارد البشرية ، المالية، المشتريات) مما أدى إلى تأخير الصرف؛ وعمليات شراء لا تتناسب مع المشتريات الطارئة.

(2) ضعف أداء ميزانية مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا (31%) - أوضح المجلس أن إجمالي الميزانية المعتمدة، بما فيها المخصصات المرحلة من عام 2020 ، بلغت 109.512.746 دولارًا أمريكيًا ، في حين كانت الأموال المتاحة بقيمة 107.137.469 دولارًا أمريكيًا. وعلى الرغم من توافر الأموال خلال العام، إلا أن أداء الميزانية كان بنسبة 31% مع إجمالي نفقات بلغت 33,669,196 دولارًا أمريكيًا. حدث ما ورد أعلاه على الرغم من الأولوية التي تحظى بها مكافحة جائحة كوفيد 19. وهذا يثير مخاوف بشأن كفاءة وفعالية إدارة مفوضية الاتحاد الأفريقي في تحقيق أهدافها المحددة ومتابعة أهداف الاتحاد الأفريقي.

(3) عدم الاعتراف بالمزايا العينية / النفقات المتعلقة بالشركاء المنفذين لأفريقيا مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا - أنفق الشركاء المنفذون مبلغ 78,220,149.00 دولارًا أمريكيًا لتنفيذ جميع الطلبات المتفق عليها من مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا في السنة المالية 2021. أوضح المجلس أن الأموال المشار إليها أعلاه لم تمر عبر النظام المالي لمفوضية الاتحاد الأفريقي ولم يتم الاعتراف بها في البيانات المالية. تم الإفصاح عن الأموال في الملاحظة 45.6.1 الخاصة بالبيانات المالية، بعنوان المساعدة الفنية المقدمة من خلال شركاء منفذين مستقلين لدعم المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها.

12.1.20 لجنة الاتحاد الأفريقي للبحوث العلمية والفنية، أبوجا ، نيجيريا

(1) ضعف مخصصات الميزانية للعمليات الأساسية للجنة الاتحاد الأفريقي للبحوث العلمية والفنية- أبلغ المجلس أن إجمالي ميزانية الاعتمادات المنقحة للجنة الاتحاد الأفريقي للبحوث العلمية والفنية في 31 ديسمبر 2021 بلغت 1,168,351.00 دولارًا أمريكيًا، بينما بلغت إجمالي النفقات 786,051.88 دولارًا أمريكيًا ، وهو ما يمثل تنفيذ الميزانية بنسبة 67%. إضافة إلى ذلك، بلغت مخصصات الميزانية المتعلقة بتكاليف العاملين 1,109,293.00 دولارا أمريكيا ، وهو ما يمثل 95% من إجمالي مخصصات الميزانية للسنة قيد الدراسة. تم تخصيص الرصيد البالغ 59.058.00 دولارا أمريكيا وهو 5% من الميزانية للنفقات التشغيلية. لم تكن هناك مخصصات في الميزانية للبرامج في السنة المالية 2021 ، مما أعاق قدرة المفوضية على تنفيذ أي من وظائفها الأساسية.

13.1.20 المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية، نيروبي ، كينيا

(1) ضعف تنفيذ الميزانية للبرامج والمشاريع في المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية - تمت الموافقة على مبلغ 17,443,923.69 دولارا أمريكيا لتنفيذ مشاريع وبرامج مختلفة في المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية في نيروبي ، كينيا، خلال السنة المالية 2021. ومع ذلك ، تم إنفاق مبلغ 5,382,101.14 دولار أمريكي فقط ، أي ما يمثل 31% من إجمالي الميزانية المعتمدة، في تنفيذ المشاريع خلال العام.

(2) عدم تسوية السلف وسلف السفر في المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية - لم يتمكن سبعة (7) موظفين من تسوية واحتساب السلف بالكامل بمبلغ 9,965.18 دولارًا أمريكيًا من إجمالي المبالغ الممنوحة لهم خلال الفترة المحددة. أيضًا ، لم يتمكن خمس (5) موظفون من تسوية واحتساب سلف السفر بالكامل بمبلغ 3,240.00 دولارًا أمريكيًا الممنوحة لهم خلال الفترة المحددة وفقًا لما تتطلبه أحكام اللوائح الحالية.

14.1.20 قاعدة الاتحاد الأفريقي القارية اللوجستية، دوالا ، الكامبيرون

- (1) قلة عدد الموظفين وعدم تفعيل هيكل القاعدة اللوجستية القارية - أبلغ مجلس المراجعين الخارجيين أن هناك 10 (عشرة) ضباط ورجال يعملون في القاعدة اللوجستية القارية في دوالا، الكامبيرون، وأن الدول الأعضاء ساهمت بهؤلاء الضباط، ونتيجة لذلك ، لم يتم إدراج أي منهم في كشف مرتبات الاتحاد الأفريقي. أبلغوا كذلك أن سبب كان عدم تفعيل الهيكل تمشيا مع إعلان مابوتو.
- (2) عدم تركيب نظام إنذار الحريق ومعدات مكافحة الحرائق وإخمادها في مخزن القاعدة اللوجستية القارية للاتحاد الأفريقي - أبلغ مجلس المراجعين الخارجيين أنه لم يتم تركيب نظام إنذار الحريق ومعدات مكافحة الحرائق وإخمادها في المستودعات (حيث تم تخزين المواد التي تبرعت بها الحكومة الصينية التي تقدر بنحو 30 مليون دولار أمريكي) لتلبية احتياجات الوقاية من اندلاع الحرائق والسيطرة عليها.
- (3) شراء محطة لتنقية المياه دون استخدامها في القاعدة اللوجستية القارية للاتحاد الأفريقي - دعمت الحكومة التركية الاتحاد الأفريقي لشراء وتركيب مجموعة من محطات تنقية المياه المعبأة في القاعدة اللوجستية القارية للاتحاد الأفريقي في دوالا ، الكامبيرون ، في عام 2017 ، بمبلغ 222,910 دولارًا أمريكيًا (مائتين واثنين وعشرون ألفًا وتسعمائة وعشرة دولارات) ولم يتم استخدام المعدات المذكورة أعلاه حتى وقت التحقق من قبل المراجعة في مارس 2022.

15.1.20 مكتب الرقابة الداخلية

- (1) عدم تنفيذ الهيكل التنظيمي الجديد لمكتب الرقابة الداخلية - أبلغ مجلس المراجعين الخارجيين أنه تم اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد لمكتب الرقابة الداخلية في عام 2019 مع فترة انتقالية مدتها 3 سنوات. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ ما ورد أعلاه حتى فبراير 2022. وأشارت الإدارة إلى أنه سيتم وضع خارطة طريق للتنفيذ.
- (2) خطط التدريب - أبلغ مجلس المراجعين الخارجيين من المحتمل أن المواضيع التي تم اختيارها في الخطط السنوية السابقة للتدريب على المراجعة لن تكون كافية من حيث التحديث المستمر للمعرفة وتحسين كفاءة المراجعين لتحقيق أهداف إعادة الهيكلة الجديدة لمكتب المراجعة الداخلية، لا سيما في مجالات مراجعة الأداء والتحقق.

16.1.20 مكتب بروكسل

- (1) المعاملات بين المكاتب - كشف فحص ميزان المراجعة الخاص بمكتب بروكسل أن الحساب رقم 107603 "Brussels Office - inter office" تم عرضه في 31 ديسمبر 2021 برصيد دائن غير طبيعي قدره 56,757.37 دولارًا أمريكيًا، وهو من حسابات القبض، وبالتالي يجب أن يكون له رصيد مدين. بالإضافة إلى ذلك، يجب ألا يحتفظ مكتب بروكسل بدمم مدينة على نفسه. يندرج الرصيد أعلاه في ميزان المراجعة الموحد لمفوضية الاتحاد الأفريقي، بينما يجب تحييد المعاملات بين المكاتب ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

17.1.20 السلم والأمن

- (1) ضعف الضوابط الداخلية، مما قد يؤدي إلى دفع مبالغ زائدة للبلدان المساهمة بقوات - هناك مواطن ضعف في الضوابط الداخلية الذي قد يؤدي إلى دفع مبالغ زائدة إلى البلدان المساهمة بقوات. أدى ما سبق ذكره إلى أن ترد في سجلات القوائم الاسمية أسماء جنود توفوا لمدة خمسة إلى سبعة أشهر

، والإبلاغ عن معلومات غير متسقة في تقارير القوائم الاسمية والوفاة والإعاقة، ولم يتم دفع رواتب ستة جنود في شهر الوفاة. يُعزى هذا الوضع الشاذ أساساً إلى غياب قاعدة بيانات متكاملة من مقر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى الوحدات، وعدم قيام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بمراجعة القوائم الاسمية لبعثة الاتحاد الأفريقي بشكل ملائم.

- (2) الازدواجية في رقم جواز السفر وتاريخ الميلاد في وحدة الشرطة المشكلة لأوغندا - أبلغ مجلس المراجعين الخارجيين أنه خلال مراجعة القوائم الاسمية لوحدة الشرطة المشكلة لأوغندا، لاحظنا ازدواجية في أرقام جوازات السفر وتاريخ ميلاد اثنين من ضباط الشرطة. لوحظت مشكلة مماثلة في مراجعة السنة المالية لعام 2020 حيث أوصينا بأن مفوضية الاتحاد الأفريقي تحتاج إلى تحسين مراجعة قوائم الرواتب قبل إجراء المدفوعات لتجنب إمكانية الدفع غير المؤهل. أبلغ المراجعين الخارجيين أنه في رأيهم لو تمت معالجة كشوف المرتبات في النظام، لأمكن اكتشاف التكرار وحلها.
- (3) التأخر في دفع التعويضات عن الوفاة للمستحقين - أبلغ مجلس المراجعين الخارجيين أن ثمة 68 في عام 2020 و56 في عام 2021 على التوالي من ذوي الحقوق الذين لم يتلقوا مستحقات بقيمة 6.2 ملايين دولار أمريكي حتى وقت المراجعة. تبلغ التعويضات المتأخرة 6.2 ملايين دولار أمريكي. سبب ذلك أن تتبع قائمة ذوي الحقوق غير المدفوع لهم للسنوات السابقة من 2019 وقبله يُعتبر أمرًا صعبًا نظرًا لعدم وجود رمز حساب محدد للتعويض عن الوفاة وعدم الاحتفاظ بقائمة المستفيدين لتلك السنوات. إضافة إلى ذلك، لا يوجد سجل مناسب لتتبع حالة المدفوعات لورثة المتوفين في السنوات السابقة.
- (4) قصور في قائمة المخصصات لذوي الإعاقة - تضمنت قائمة المخصصات الخاصة بحالات الإعاقة التي تم تقديمها أثناء المراجعة 82 رقم خدمة مكرراً مع مخصصات للمسؤولية بمقدار 1.022.000 دولار أمريكي. يُستخدم رقم خدمة واحد لأسماء مختلفة في ما يشير إلى عدم الدقة في القائمة المقدمة. أبلغ مجلس المراجعين الخارجيين أن الفرز جارٍ وقد حددت الإدارة بالفعل 21 جندياً ممن سيتم تعديل وضعهم بقيمة إجمالية قدرها 261000 دولار أمريكي.
- (5) التأخير في تسجيل المعاملات في نظام ساب - أبلغ مجلس المراجعين الخارجيين أنه كان ثمة تأخير في تسجيل معاملات بدل القوات ووحدة الشرطة المشكلة في نظام ساب مما أدى إلى استخدام سعر الصرف السائد في شهر التسجيل بدلاً من سعر الشهر الذي جرت فيه المعاملات كما هو مطلوب بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 4 وسياسة وإجراءات المحاسبة بمفوضية الاتحاد الأفريقي لعام 2016.
- (6) التأخير في دفع بدلات القوات ووحدة الشرطة المشكلة إلى البلدان المساهمة بقوات على الرغم من وجود أموال في الحساب - في يناير وفبراير 2021، تلقت مفوضية الاتحاد الأفريقي من الاتحاد الأوروبي ما مجموعه 132,709,048 يورو، وهو مبلغ كان كافياً لدفع جميع الالتزامات المستحقة لوحدة الشرطة المشكلة والقوات للفترة من يناير إلى يونيو 2021 والتي بلغت 84,056,549 يورو. تم دفع البدلات المذكورة أعلاه بين شهري يوليو وديسمبر 2021.

18.1.20 الجامعة الأفريقية

- (1) التأخير في تعيين 11 موظفًا في معاهد الجامعة الأفريقية على الرغم من اعتماد الهيكل منذ 2014: أبلغ مجلس المراجعين الخارجيين أنه كانت ثمة تأخيرات في تعيين الموظفين في الجامعة الأفريقية وأنه لم يتم إيراد أسباب موضوعية لتبرير التأخير في التعيين. تشمل المناصب المعنية منصب رئيس الجامعة ونائبه والموظفين الماليين والموظفين القانونيين. أبلغ مجلس المراجعين الخارجيين أنه نتيجة لشغور المناصب، لم تتمكن الجامعة الأفريقية من قيد النفقات والإيرادات البالغة 1.235.238.31 دولارا أمريكيا و 1.697.933.11 دولارا أمريكيا على التوالي في نظام ساب لمعهد الجامعة الأفريقية للمياه والطاقة في الجزائر بسبب غياب الموظف المالي.

- (2) خسارة في الأموال نتيجة لتخلي طلاب عن دراساتهم - أبلغ مجلس المراجعين الخارجيين أن 43 طالباً تخلوا عن الدراسة، وقد أدى ذلك إلى خسارة في الأموال بقيمة 1 115 261 دولاراً أمريكياً. أبلغ مجلس المراجعين الخارجيين أن الجامعة الأفريقية لم توثق الإجراءات المتعلقة بكيفية التعامل مع الطلاب المنسحبين لأن كل معهد يمارس متابعة خاصة به. إضافة إلى ذلك، أن العقد المبرم بين الجامعة والطالب لا يوضح العقوبة المفروضة على الطلاب تعويضاً عن التكلفة التي تنكبها في حالة انسحابهم من الدراسة دون أسباب مبررة ومقبولة للمعهد وإدارة الجامعة.
- (3) عدم الاتساق في دفع البدلات التكميلية للموظفين المعارين - أبلغ المراجعون أنهم لا يحظون بتبايناً كبيراً في البدلات التكميلية المدفوعة لنفس المنصب من معهد إلى آخر، وهو أمر نعتبره غير مناسب نظراً لأنهم جميعاً يقعون ضمن إدارة الجامعة، كما هم مبين في الجدول أدناه:

المنصب	معهد الجامعة الأفريقية لعلوم الأرض (أمريكي)	معهد الجامعة الأفريقية لعلوم الحياة والأرض (دولار أمريكي)	معهد الجامعة الأفريقية للإنسانيات والاجتماعية (أمريكي)	معهد الجامعة الأفريقية للحكومة والعلوم (دولار أمريكي)	معهد الجامعة الأفريقية للمياه (دولار أمريكي)	معهد الجامعة الأفريقية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (دولار أمريكي)
المساعدة المالية	450					850
موظف مالي		590	800			
موظف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	400	490	400			550
نائب المدير / المسجل	800	990	900			900
منسق البرنامج	400	590	500			600
السايقون	200	270	300			375

(4) التأخير في تشغيل معهد الجامعة الأفريقية لعلوم الفضاء في جنوب إفريقيا - أبلغ المراجعون أن الخطة المتوسطة الأجل لمفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة 2018 - 2023 تتطلب أن يتم تشغيل المعهد بحلول عام 2018. ومع ذلك، حتى وقت المراجعة في أبريل 2022، لم يكن قد تم تشغيل المعهد. أبلغ المراجعون أيضاً أنه قيل لهم إن سبب ذلك هو التأخير في توقيع مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والحكومة المضيفة حيث أن مسألة الإعفاء الضريبي للموظفين الذين يستضيفهم المعهد لا يزال قيد المناقشة. نتيجة لذلك، لم يتم إنفاق الميزانية المخصصة للمعهد وقدرها 1,925,730.00 دولاراً أمريكياً لمدة ثلاث سنوات وقد كان من الممكن تخصيصها لأنشطة أخرى في مفوضية الاتحاد الأفريقي.

(5) دفع أتعاب للموظفين المعارين كمحاضرين بدوام جزئي - لاحظ المراجعون أنه على الرغم من دفع بدلات تكميلية عن تنسيق البرامج المختلفة، فإن الموظفين المعارين يتلقون أيضاً أتعاباً تتراوح بين 70 دولاراً أمريكياً و80 دولاراً أمريكياً في الساعة للتدريس كمحاضرين بدوام جزئي ومراجعة الأطروحات والإشراف عليها. كما لوحظوا أنه تم دفع مبلغ إجمالي قدره 108367 دولاراً أمريكياً للموظفين المعارين كأتعاب لعام 2021. اعتبر المراجعون أن مشاركة منسق البرنامج في التدريس كمحاضر بدوام جزئي، وكونه عضواً في لجنة اختيار المحاضرين بدوام جزئي، والقيام بتنسيق المحاضرين بدوام جزئي في تدريس الطلاب قد تؤدي إلى تضارب في المصالح، ودفع مزدوج، وتضرراً بالأهداف الأساسية للإدارة.

19.1.20 المشتريات والبعثات الرسمية بمفوضية الاتحاد الأفريقي

(1) التخطيط والتقييم للمشتريات السنوية - أبلغ المراجعون أن بعض وحدات الأعمال المذكورة أعلاه حققت تنفيذاً ضعيفاً للميزانية فيما يتعلق بخطة المشتريات السنوية، وقد لوحظ أن هذا كان الاتجاه منذ السنة المالية السابقة. في هذا الصدد، نفذت المفوضية 23% فقط من العقود التي بلغت قيمتها

- 14,148,286 دولارا أمريكيا مما يعني أن استراتيجية الشراء من وحدات الأعمال طموحة للغاية وغير واقعية. علاوة على ذلك ، فمن أصل 423 نشاطًا مخططًا موحدًا للمشتريات لعام 2021 ، بدأت وحدة المشتريات أو وحدات الأعمال في تنفيذ 110 أنشطة فقط.
- (2) أوامر الشراء غير المنفذة - أبلغ المراجعون أنهم لاحظوا أن طلبات الشراء المفتوحة لعام 2021 (حتى يوم الجمعة 18 فبراير 2022) بلغت قيمتها 10,778,304 دولارًا أمريكيًا. لوحظ من العينة المختارة أن تسليم البضائع والخدمات المتعلقة ببعض أوامر الشراء قد تم بالفعل، ولكن تصفية الأرصدة لم تتحرك في النظام.
- (3) عدم تقديم مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا للفواتير - لاحظت المراجعة من استعراض سجلات المشتريات أنه تم إجراء دفعة مقدمة لليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة للأغذية بقيمة 24,128,925.00 دولارًا أمريكيًا و4,603,350.83 دولارًا أمريكيًا بتاريخ 2020/12/04 لتوفير مواد مكافحة كوفيد 19. ومع ذلك، لم يزود مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا المراجعين بفواتير يبلغ مجموع قيمتها 13,693,781.00 دولارًا أمريكيًا من اليونيسف. لوحظ أيضًا من خلال فحص مواد معدات الوقاية الشخصية في مستودع اليونيسف أن العباءات (AWL -- CPH37701217) التي تبلغ قيمتها 1,854,492.00 دولارًا أمريكيًا ستنتهي صلاحيتها في 30 أبريل 2022.

20.1.20 إدارة الاستثمار

- (1) غياب دليل إجراءات بشأن إدارة استثمار الأموال - ليس للمديرية العامة في مفوضية الاتحاد الأفريقي دليل إجراءات بشأن إدارة استثمار الأموال. في هذا الصدد، تتم معالجة جميع العمليات، من الاختيار الأولي والاختيار النهائي والتفاوض واتخاذ القرارات الاستثمارية، دون الرجوع إلى دليل للإجراءات. أبلغ مجلس المراجعين الخارجيين أن هذه الممارسة يشكل مصدرًا للشذوذ. على سبيل المثال: في 2021/12/08 ، استثمرت المديرية العامة للشؤون المالية في مفوضية الاتحاد الأفريقي رأسماليًا قدره 58,656,984.83 في ECOBANK بدون فوائده.
- (2) عدم وجود سياسة واستراتيجية جديتين في مجال الاستثمار - لا تمتلك هيئات إدارة استثمار الأموال استراتيجية متماسكة ذات أهداف واضحة مصحوبة بمؤشرات قياس. إن نظام إدارة استثمار الأموال المعمول به لا يساهم بشكل فعال في إدارة استثمارات الأموال بشكل أفضل. في هذا الصدد، لم تكن هناك آلية رصد / تقييم لعقود الاستثمار. طُلب من الإدارة تعزيز نظام إدارة الاستثمار باستخدام المهنيين المطلوبين ووضع آلية شفافة وخاضعة للمساءلة في إدارة استثمار الأموال.

21.1.20 مراجعة نظم تكنولوجيا المعلومات

- (1) وثائق مسجلة في ساب قبل تاريخ الوثائق - أبلغ مجلس المراجعين الخارجيين أن تاريخ الوثيقة هو التاريخ الموجود في وثيقة مادية، في حين أن تاريخ التسجيل هو التاريخ الذي تم فيه قيد الوثيقة في دفتر الأستاذ العام ، وتاريخ الإدخال هو التاريخ الذي تم فيه إدخال المعاملة في نظام ساب. وعليه، ينبغي أن يكون تاريخ الوثائق أقدم من تاريخ التسجيل. ومع ذلك ، لوحظ أنه كانت هناك إدخلات بتاريخ تسجيل أقدم من تواريخ الوثائق. أوضح المجلس أن ذلك يعني أنه تم قيد هذه المعاملات في دفتر الأستاذ العام قبل استلام أي وثيقة لتأكيد نقل الحقوق والالتزامات.
- (2) عدم كفاية الفصل بين المهام على ساب - أوضح مجلس المراجعين الخارجيين أن الفصل بين المهام يضمن عدم تركيز الوظائف الحاسمة في عملية معينة على شخص واحد لتجنب تضارب المصالح. ومع ذلك، لوحظ أن بعض المستخدمين لديهم مسؤوليات قد تؤدي إلى مخاطر تعريض المؤسسة لحدوث أخطاء في إدخلات ومعالجة البيانات.

22.1.20 إدارة الموارد البشرية

- (1) عدم التقيد بنظم لوائح العاملين التي تخضع لها العقود قصيرة الأجل - تنص المادة 33.4 على أنه لا يجوز تجديد أي عقد قصير الأجل أكثر من مرة واحدة دون الانفصال عن الاتحاد لمدة لا تقل عن 3 أشهر، وأنه لا يجوز أن ينطوي العقد على أي توقع للتجديد التلقائي أو التحويل إلى أي نوع آخر من أنواع التعيينات. ومع ذلك ، لا يتم التقيد بهذه الأحكام في العقود القصيرة الأجل الحالية مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. يتم تجديد العقود القصيرة الأجل تلقائيًا في انتهاك للبند 33.4 من لوائح عاملي الاتحاد الأفريقي. حتى في 31 ديسمبر 2021 ، تم تجديد 70 عقدًا أكثر من 5 مرات من أصل 90 عقدًا قصير الأجل. في الواقع، تم تجديد بعض العقود منذ عام 2004 حتى 16 مرة
- (2) عدم كفاية الرقابة على الإجراءات التشغيلية لمنح وتسديد سلف وقروض للموظفين - في إطار متابعة الملاحظات الواردة في تقرير عام 2020 عن عدم الامتثال لقواعد معينة من نظم ولوائح عاملي الاتحاد الأفريقي التي تحكم منح سلف وقروض للموظفين (سلفة على الراتب ، ودفع الراتب مقدمًا ، وسلف السفر، وقروض السيارات)، وجد مجلس المراجعين الخارجيين أن إجراءات منح السلف والقروض وسدادها غير ملائمة بسبب تدني مستوى التشغيل الآلي فيها الذي يلو كان كافيًا لمكّن من التحقق من الامتثال لقواعد منح السلف والقروض والتأكد من سداد المبالغ الممنوحة في المواعيد النهائية المنصوص عليها.
- (3) مبالغ كبيرة غير مسددة تظهر في حساب السلف الأخرى - في إطار متابعة ملاحظة عام 2020 بشأن تراكم مبالغ كبيرة في إطار السلف الأخرى، لاحظ مجلس المراجعين الخارجيين أنه، بالنسبة للسنة المالية 2021، لم يتم اتخاذ أي إجراء، لا سيما فيما يتعلق بتسوية وضع بعض الموظفين المدنيين للاتحاد الأفريقي بمبالغ تصل إلى 100000 دولار أمريكي لعدة سنوات وبمبلغ إجمالي قدره 729.693.62 دولارًا أمريكيًا.
- (4) تسجيل بدل الإعاقة اليومي بشكل غير صحيح ضمن رواتب الموظفين على المدى القصير - لاحظ مجلس المراجعين الخارجيين أن نفقات بدل الإقامة اليومي (DSA 505001) تم تحميلها خطأ ضمن الرواتب القصيرة الأجل، في الجانب المدين من الحساب 501009 "الرواتب القصيرة الأجل" بقيمة 6,566,278.28 دولارًا أمريكيًا. تمثل هذه المدفوعات تعويضًا قدره 10 دولارات أمريكية في اليوم لكل واحد من العاملين في مجال الصحة المجتمعية الذين تم تدريبهم ونشرهم في الدول الأعضاء لدعم تتبع مخالطي المرضى وعمليات الاختبار. لا تتوافق هذه المصروفات مع المبالغ المدفوعة لموظفي الاتحاد الأفريقي الذين تربطهم بالاتحاد عقود قصيرة الأجل، وبالتالي لا يمكن إدراجها في الحساب 501009 "الرواتب القصيرة الأجل".

23.1.20 مكتب جنيف

- (1) الاختلافات بين دفتر الأستاذ العام في مفوضية الاتحاد الأفريقي ودفتر الأستاذ العام في مكتب جنيف - تُظهر المقارنة بين دفتر الأستاذ الذي أرسله مكتب جنيف إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والذي أرسله إلى المراجع الفرق التالي كما هو مذكور في الجدول أدناه.

دفتر الأستاذ العام المرسل إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي من قبل مكتب جنيف		دفتر الأستاذ العام المرسل إلى المراجع من قبل مكتب جنيف	
حساب الأستاذ	اسم حساب دفتر الأستاذ العام	المبلغ بالعملة المحلية	حساب الأستاذ
107600	المعاملات بين المكاتب - مكتب جنيف	-55, 277.37	حساب الأستاذ
			اسم حساب دفتر الأستاذ العام
			المبلغ (بالدولار الأمريكي)
			6961.53
			اسم حساب الأستاذ العام
			62, 238.90
			دفتر الأستاذ
			107600

24.1.20 الاختلافات بين ميزان المراجعة ودفتر الأستاذ العام

(1) الاختلافات بين ميزان المراجعة ودفتر الأستاذ العام - أبلغ مجلس المراجعين الخارجيين أنه لوحظ أن مبالغ حسابات ميزان المراجعة (بالدولار الأمريكي) تختلف عن المبالغ الواردة في دفتر الأستاذ العام. تم احتساب الفروق على أساس تسجيل المعاملات في دفتر الأستاذ العام.

25.1.20 الأهمية النسبية لمراجعة مفوضية الاتحاد الأفريقي

(1) الأهمية النسبية وأساس الرأي غير المشروط - أبلغ المراجعون الخارجيون أنهم حددوا الأهمية النسبية لتخطيط المراجعة من حيث القيمة بمبلغ 9,544,453.56 دولارًا أمريكيًا في البداية ، والذي تمت مراجعته ليصبح فيما بعد 9,751,853.01 دولارًا أمريكيًا بعد تعديل البيانات المالية لمفوضية الاتحاد الأفريقي. تم تحديد ذلك من خلال احتساب 2٪ من إجمالي المصروفات البالغة 487.592.650.55 دولارًا أمريكيًا ، بعد خصم مبلغ 55.023.4467.20 دولارًا أمريكيًا ، "الإعانات المقدمة للأجهزة". كما أخذ مجلس المراجعين الخارجيين في الاعتبار القضايا التي قد تكون لها أهمية نسبية بطبيعتها أو سياقها.

(2) أبلغ مجلس المراجعين الخارجيين الاجتماع بأنه تم تحديد الأهمية النسبية في سياق الأخطاء والتحريرات والأرصدة غير المدعومة التي تبلغ 1,978,808.39 دولارًا أمريكيًا (المبالغة في المدفوعات المسبقة للموردين - للخدمات / السلع المقدمة / المسلمة بالفعل) التي لوحظت أثناء المراجعة ، والتي كانت أقل من مستوى الأهمية النسبية البالغ 9,751,853.01 دولارًا أمريكيًا المحدد للمراجعة.

26.1.20 التركيز على المسائل الأساسية- أبلغ المراجعون الخارجيون أنه لفت الانتباه إلى المسألة المتعلقة بالتملكات والمنشآت والمعدات ولكن رأيهم لم يتغير فيما يتعلق بهذا الأمر. لفت مجلس المراجعين الخارجيين الانتباه إلى الملاحظة 16.3 ، "العقارات قيد التقاضي" ، المتعلقة بالبيانات المالية لمفوضية الاتحاد الأفريقي التي تشير إلى أن بعض العقارات الموجودة في إيكوي ، لاغوس ، نيجيريا ، بقيمة إجمالية قدرها 24,099,517.00 دولارًا أمريكيًا (قطعة الأرض - 23,954,038.00 دولارًا أمريكيًا ، والمباني - 145,479.00 دولارًا أمريكيًا) هي قيد التقاضي في تاريخ التقرير ، وتم إدراج التملكات في البيانات المالية لمفوضية الاتحاد الأفريقي كتملكات ومنشآت ومعدات.

27.1.20 لفت مجلس المراجعين الخارجيين الانتباه إلى اتفاقات البلد المضيف القائمة. أيضًا ، يوضح الملاحظة 16.4 ، "العقارات التي لم يتم تقييمها" ، المتعلقة بالبيانات المالية لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن إجمالي ستة (6) عقارات لم يتم تقييمها بسبب نقص الوثائق والاتفاقيات ذات الصلة.

28.1.20 في رأي مجلس المراجعين الخارجيين، تُظهر البيانات المالية بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية ، المركز المالي لمفوضية الاتحاد الأفريقي كما ورد في تقريرها السنوي والبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك الوقت. وفقًا لأساس الاستحقاق للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

29.1.20 قدم المراجعين الخارجيين أيضًا الاستنتاج العام - أن الوضع المالي العام لمفوضية الاتحاد الأفريقي كما في 31 ديسمبر 2021 لا يزال سليمًا. أنه تم استهلاك الميزانية العادية بالكامل تقريبًا في عام 2021 بأداء نسبته 93٪. وأن الإدارة تحتاج إلى مواصلة تعزيز العمليات الأساسية في المالية والميزانية وإدارة النقد والاستثمار والموارد البشرية.

2.20 البرلمان الأفريقي:

1.2.20 أبلغ رئيس لجنة عمليات المراجعة الأعضاء بأنه تم تنفيذ 3 من أصل 19 من توصيات المراجعة السابقة، وأن 10 هي قيد التنفيذ وأن 6 ما زالت غير منفذة.

2.2.20 المعاملات النقدية المنفذة بدون وثائق داعمة - تميز ذلك باكتشاف احتيالية على حساب "المصروفات الثرية" التابع للبرلمان. تتألف هذه العمليات من دفع نفقات غير حقيقية، لا

تبررها وثائق داعمة. بعد ذلك، نفذت إدارة البرلمان الأفريقي مراجعة داخلية من أجل تحديد حجم واتساق عمليات الاحتيايل التي تم الكشف عنها.

3.2.20 عدم الامتثال للقواعد المتعلقة بإدارة النقد - قد تجاوز رصيد المصروفات النثرية عتبة 75000 دولار أمريكي المسموح بها في دليل السياسة والإجراءات المحاسبية للاتحاد الأفريقي، وذلك لعدة أشهر. تجاوز رصيد حساب المصروفات النثرية ضعف الحد الأدنى طوال شهر يونيو .

4.2.20 عدم إجراء التحقق المادي من الأصول الثابتة - لم يقيم البرلمان الأفريقي بإجراء جرد مادي لأصوله الثابتة على النحو المنصوص عليه في دليل السياسات والإجراءات المحاسبية للاتحاد الأفريقي وفي سياسة الممتلكات والمنشآت والمعدات ، لضمان دقة واكتمال ووجود الأصول الثابتة كما هو مقيّد في سجل الأصول.

5.2.20 عدم الامتثال لعتبة رسملة الأصول الثابتة والاعتراف بها - لم يتقيد البرلمان الأفريقي بالحد الأدنى المنصوص عليه لرسملة الممتلكات والمنشآت والمعدات والاعتراف بها كأصول غير متداولة. في الواقع ، تنص السياسة التي تحكم الأصول الثابتة على أن الأصول الثابتة التي تزيد قيمتها عن 3000 دولار أمريكي يتم الاعتراف بها كأصول غير متداولة. ومع ذلك ، فقد تمت رسملة مشتريات معدات تكنولوجيا المعلومات ومعدات الاتصالات بمبلغ يقل عن 3000 دولار أمريكي ضمن الأصول غير المتداولة. عقب هذه المراجعة، أجرت إدارة البرلمان الأفريقي التعديلات اللازمة على البيانات المالية.

6.2.20 عدم الامتثال لقواعد استلام الأصول الثابتة المنصوص عليها في لوائح الاتحاد الأفريقي - على عكس ما ينص عليه دليل السياسات والإجراءات المحاسبية في الاتحاد الأفريقي ، استلم موظف تكنولوجيا المعلومات، بدلاً من إدارة المخازن، أجهزة الكمبيوتر المحمولة المشتراة. علاوة على ذلك، لا يقوم البرلمان الأفريقي بإصدار مذكرة استلام البضائع بشكل منهجي عند استلام مشترياته.

7.2.20 الوظائف الشاغرة التي لم يتم شغلها بعد - لا تزال 22 وظيفة شاغرة من أصل 75 وظيفة معتمدة لهيكل البرلمان، وهو ما يمثل حوالي 30 ٪ من الوظائف المعتمدة.

8.2.20 أبلغ رئيس لجنة عمليات المراجعة أنه في رأيهم ، تُظهر البيانات المالية المنفصلة بشكل عادل ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي لبرلمان الأفريقي كما في 31 ديسمبر 2021 ، وأداءه المالي وتدفعاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ تمسها مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومتطلبات النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي.

3.20 اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

1.3.20 لاحظ مجلس المراجعين الخارجيين أنه من أصل 17 توصية تم تقديمها حتى في 31 ديسمبر 2020 ، تم تنفيذ 12 (71٪) توصية، و 4 (24٪) توصية قيد التنفيذ بينما لم يتم تنفيذ توصية واحدة (6٪).

2.3.20 عدم فعالية الفصل في قضايا حقوق الإنسان المتعلقة - لاحظ المراجعون 215 بلاغًا (قضية) معلقة أمام اللجنة، 16٪ من البلاغات في غضون عامين، 32٪ أكثر من سنتين، في حين أن 52٪ من البلاغات تجاوزت خمس سنوات. مثال على ذلك هو بلاغ لم يتم البت فيه وقد تلقتة اللجنة منذ عام 2004.

3.3.20 عدم تعاون الدول الأعضاء بشأن مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان - لوحظ من تقرير الأنشطة الخمسين والحادي والخمسين المجمعين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، في الفترة من 4 ديسمبر 2020 إلى 5 ديسمبر 2021. وقد تم إرسال تسعة وعشرين (29) خطابات قلق

ونداءات عاجلة إلى اثنتين وعشرين (22) من الدول الأطراف بشأن مزاعم مختلفة لانتهاكات حقوق الإنسان، وردت ثلاث (3) دول أطراف فقط (ما يمثل نسبة 13.64٪) بينما لم يتم تلقي أي رد من تسع عشرة (19) دولة (نسبة 86.36٪).

4.3.20 التأخير في تعيين الأمين الفني - منذ أن أصبح المنصب شاغرا في 1 فبراير 2020 عقب تقاعد شاغله، عين رئيس الاتحاد الأفريقي نائب أمين بالإنابة. لقد انتهت فترة التعيين بالإنابة في 31 أكتوبر 2021 وما زال المنصب شاغرا وتتواصل الإنابة دون أي إعلان رسمي.

5.3.20 عدم استخدام منحة الاتحاد الأوروبي على النحو الأمثل - لاحظت المراجعة أن مبلغ 629,566.33 دولارًا أمريكيًا قد تم إدراجه في الميزانية للسنة المالية 2021 وأنه تم إنفاق 324,110.61 دولارًا أمريكيًا، وهو ما يمثل 51٪ من تنفيذ الميزانية.

6.3.20 عدم وجود المتابعة والتحقيق على الوجه المناسب في محاولة الاحتيال - عدم وجود متابعة والتحقيق المناسب في محاولة الاحتيال - لاحظت المراجعة أن اللجنة رصدت أحد المتسللين أثناء اتصالاتها عبر البريد الإلكتروني مع شركة MHS الدولية لتدفع لهذه الشركة 49,527.68 دولارًا أمريكيًا مقابل خدماتها الاستشارية في وساطة التأمين. قدم المخترق حسابًا مصرفيًا وهميًا لتلقي المدفوعات وتم رصده من قبل الوحدة المالية. لم يتم التحقيق في هذا لفهم السبب الجذري.

7.3.20 التأخير في تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي بشأن تعيين الموظفين من قبل المفوضية - يخول مقرر المجلس التنفيذي (XXXVII) Ex. CL. Dec / 1097 الصادر في أكتوبر 2020 للجنة تعيين موظفين قانونيين مترجمين تحريرين بالعربية والبرتغالية مهمين لتحقيق هدف اللجنة. لم يتم ذلك حتى نهاية عام 2021.

8.3.20 في رأي مجلس المراجعين الخارجيين، تُظهر البيانات المالية بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، الوضع المالي للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب كما ورد في تقريرها السنوي والبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وأداءها المالية وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وفقًا لأساس الاستحقاق للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

4.20 منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

1.4.20 باعتبار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية جهازا جديدا فليس لديها توصيات مراجعة سابقة.
2.4.20 عدم الاعتراف بمساهمة الحكومة المضيفة في دفاتر حسابات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية - لم يتم الاعتراف بالتملكات التي تبرعت بها الحكومة المضيفة على النحو المطلوب في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وسياسة التملكات والمنشآت والمعدات في الاتحاد الأفريقي، مما أدى إلى التقليل من قيمة التملكات والمنشآت والمعدات لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

3.4.20 عدم الامتثال لاتفاقية البلد المضيف بشأن توفير حيز للمكاتب - بخلاف ما نصت عليه المادة 5 (1) من اتفاقية البلد المضيف، حُصصت للأمانة أربعة (4) طوابق فقط من مبنى مرتفع مكون من خمسة عشر (15) طابقًا لإيواء المكاتب، في أي وقت من الأوقات. ومع عملية التوظيف في المرحلة الثانية التي بدأت لتعيين موظفين إضافيين، سيكون هناك نقص صارخ في حيز المكاتب الحالية غير كافية.

4.4.20 في رأي مجلس المراجعين الخارجيين، تُظهر البيانات المالية بشكل عادل، من جميع النواحي المادية، المركز المالي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، كما ورد في تقريرها السنوي، والبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وأداءها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وفقًا لأساس الاستحقاق للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

5.20 لجنة الخبراء الأفريقية لحقوق الطفل ورفاهيته

1.5.20 هذا الجهاز جديد وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها مراجعتها ككيان منفصل.

2.5.20 دفعت مفوضية الاتحاد الأفريقي رواتب موظفي أمانة لجنة الخبراء الأفريقية لحقوق الطفل ورفاهيته لعام 2021 وهي لا تدخل في المصروفات المدرجة في بيان الأداء المالي، وتم تعيين ميزانية الرواتب لمصدر الربح الرئيسي.
مسائل اخرى

3.5.20 لا تزال اللجنة غير مستقلة تمامًا عن إدارة الاتحاد الأفريقي ، ومن مظاهر ذلك: عدم وجود تحكم كامل للجنة على نظام ساب، والمصروفات التي تمت إدارتها وتسويتها من الاتحاد الأفريقي، مثل بعض تكاليف الموظفين ورواتب الموظفين من ذوي العقود القصيرة الأجل التي لم يتم تسجيلها في بيانات اللجنة المالية، وعدم اكتمال الهيكل التنظيمي للجنة. وبسبب عدد الموظفين المحدود ، كان مديرو اللجنة يعتبرون مسؤولين عن الحوكمة.

في رأي مجلس المراجعين الخارجيين، تُظهر البيانات المالية بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للجنة الخبراء الأفريقية لحقوق الطفل ورفاهيته، كما ورد في تقريرها السنوي، والبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وأداءها المالي وتدقيقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وفقاً لأساس الاستحقاق للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

6.20 وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية

1.6.20 فيما يتعلق بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، من بين 27 توصية معلقة حتى 31 ديسمبر 2021، لا تزال 13 (48%) منها معلقة حتى 31 ديسمبر 2021 و 12 (44.5%) هي قيد التنفيذ بينما لم يتم تنفيذ 2 (7.5%).

2.6.20 بدل الإعاشة اليومي - دفعت نيباد عن طريق الخطأ، حوالي 132000 دولار أمريكي كبذل الإعاشة اليومي للموظفين (82000 دولار أمريكي في عام 2021 - و50000 دولار أمريكي في عام 2019) لمهام تمت داخل نفس المدينة (جوهانسبرج).

3.6.20 النقد وما يعادله - لم يتلق مكتب المراجعين الخارجيين تأكيدات سريعة ومباشرة من بنوك النيباد ، مما أدى إلى تقديم 4 تأكيدات مختلفة لرصيد نهاية العام.

4.6.20 وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الاسم القانوني للنيباد - لا تزال النيباد تستخدم اسمها القديم في بعض الحسابات المصرفية وفي بعض العقود الجديدة مع الشركاء الإنمائيين ولم يتلق المراجعون لم يتم الوثائق التي توضح الإجراءات القانونية لتغيير الاسم.

5.6.20 ضريبة القيمة المضافة - بلغ رصيد ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض في 31 ديسمبر 2021 حوالي 475000 دولار أمريكي، وقد تم رصد مخصص لها بنحو 192000 دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، بلغت الأرصدة على مدى عام أو أكثر حوالي 417000 دولار أمريكي.

6.6.20 صندوق الشريك والدخل المؤجل - يوجد فرق بين رصيد الحسابات المصرفية للمشروع ورصيد الدخل المؤجل بحوالي 1.5 مليون دولار أمريكي. ولم تقدم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تسوية مفصلة وواضحة مع مستندات داعمة التي توضح أسباب هذا الاختلاف فيما يتعلق بالمتابعة والرقابة والتأكيد على صحة الرصيد.

7.6.20 نظام محاسبة المبالغ المدفوعة مقدما (المصروفات النثرية) - لم تمتثل النيباد لنظم ولوائح الاتحاد الأفريقي بشأن تسوية السلف الممنوحة (السلفة) للموظفين.

8.6.20 السجلات المالية وتاريخ إغلاق ساب - لم تمتثل النيباد لقواعد الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بفتح الفترات المحاسبية وتسجيلها وترحيلها وإغلاقها في نظام ساب. بالإضافة إلى ذلك ، لم يكن نظام ساب للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مرتبطاً بالاتحاد الأفريقي. علاوة على ذلك، لم يتم تسجيل مكاتب النيباد في بلدان أخرى، ولم يتم تسجيل أصولها ومخزونها في نظام ساب.

9.6.20 أعطى مجلس المراجعين الخارجيين رأياً غير متحفظ. في رأيهم، تعرض البيانات المالية بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لوكالة التنمية الأفريقية

7.20 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

1.7.20 كجهاز جديد، لم يكن لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي توصيات مراجعة سابقة.
2.7.20 تكلفة إضافية غير مبررة لترميم مبنى كابولونجا حيث أنفق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي 236,448 دولارًا أمريكيًا خلال العام قيد المراجعة لتجديد مكتب خصصته له حكومة زامبيا على أساس مؤقت. بلغت تكلفة الترميم حوالي 2 مليون دولار أمريكي واستناداً إلى مذكرة المساعدة الموقعة بين حكومة زامبيا وفريق التقييم الفني للاتحاد الأفريقي، التزمت حكومة زامبيا بإجراء هذا الترميم. بالإضافة إلى ذلك، لم يُسمح للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بدخول المبنى عندما كان ينفق المبلغ.

3.7.20 انتهك سياسة السفر بشأن دفع بدل الإعاشة اليومي للبعثات المختلفة - أنفقت إدارة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ما يقرب من 460 ألف دولار أمريكي للقيام بمهام في أماكن مختلفة خلافاً للتوجيهات الواردة في السياسة الإدارية للاتحاد الأفريقي بشأن البعثات، 2019، والنظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي لعام 2014 وإرشادات الأمم المتحدة بشأن بدل الإعاشة اليومي الصادرة عن لجنة الخدمة المدنية الدولية. ثمة مهمة واحدة من أصل 11 اجتماعاً تم عقدها خارج لوساكا وتضمنت اجتماعاً في تشيسامبا، زامبيا، حضره 27 مشاركاً، كان من بينهم 10 من أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي..

4.7.20 المدفوعات غير المبررة البالغة 65191 دولارًا أمريكيًا نتيجة عن استخدام أسعار بدل الإعاشة اليومي الخاصة - تكبدت أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي نفقة قدرها 65191 دولارًا أمريكيًا. تكبدت أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تكاليف إضافية بلغت 65191 دولارًا أمريكيًا نتيجة لدفع معدلات بدل الإعاشة اليومي الخاصة للعديد من المشاركين مختلفين في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي دون مبرر

5.7.20 بطء وتيرة التوظيف في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي - لاحظت مراجعة إدارة الموارد البشرية الوتيرة البطيئة في تعيين الموظفين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على الرغم من أن الجهاز قد بدأ بالفعل بياشر العمل باستقلالية منذ عام 2019. وحتى في وقت المراجعة، فبراير 2022، كان في خدمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي 14 موظفًا من أصل ملاك الموظفين المطلوبين البالغ عددهم 34 موظفًا.

6.7.20 أشار رئيس لجنة عمليات المراجعة إلى أن البيانات المالية المنفصلة، في رأي مجلس المراجعين الخارجيين، تُظهر بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي في 31 ديسمبر 2021، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومتطلبات النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي.

8.20 الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

1.8.20 كان لدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران 12 توصية مراجعة للسنة الماضية، تم تنفيذ 3 منها (25%) و 9 (75%) قيد التنفيذ، مع عدم وجود توصية مراجعة معلقة.

2.8.20 كان هناك تقدير أقل للإيرادات بقيمة 189.427 دولارًا أمريكيًا، وهو مبلغ دفعه إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران الوكالة الألمانية للتعاون الدولي الممولة في عام 2021.

3.8.20 إساءة استخدام المادة 4 (أ) من لائحة موظفي الاتحاد الأفريقي حيث تبين أن عقوداً قد أبرمت مع بعض المسؤولين لا تتناسب مع أي تصنيف من تصنيفات مسؤولي الاتحاد الأفريقي.

4.8.20 مخالفة في تجديد العقد حيث تبين أن الاستشاريين كانوا يؤدون أعمالاً روتينية لأكثر من 6 أشهر خلافاً لدليل التوظيف في الاتحاد الأفريقي الذي ينص على أن "الاستشارة ستكون لمدة لا تتجاوز 6 أشهر" وأن "الاستشارة يجب ألا تركز على وظائف روتينية"

5.8.20 أبلغ مجلس المراجعين الخارجيين الأعضاء أن الرأي المقدم كان رأي مراجعة غير متحفظ، في حين أن تفاصيل نتائج وتوصيات المراجعة واردة في خطاب الإدارة مع ملاحظات رئيسية تم إبرازها أعلاه لعناية الاجتماع المشترك للجان الفرعية.

9.20 المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

1.9.20 صدرت للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب 13 توصية مراجعة للعام الماضي، تم تنفيذ 10 منها (76%) و 3 (24%) قيد التنفيذ.

2.9.20 لم يتم إجراء تقييم للمخاطر للسنة المالية 2021.

3.9.20 الشؤون الضريبية للموردين الأجانب (أي ضريبة القيمة المضافة) لم يتم تأكيدها والمطالبة بها.

4.9.20 لم يتم الحصول على عروض أسعار لشراء خدمات الترجمة اللغوية.

5.9.20 تم استخدام طلب داخلي واحد لأمر شراء اثنين، مما يشير إلى تقسيم المشتريات لتجنب عملية تقديم العطاءات.

6.9.20 تم تسجيل الأصول في حالة جيدة ولا تزال قيد الاستخدام بقيم صفرية.

7.9.20 يتم دفع أتعاب للقضاة الجدد والمعاد تعيينهم بما يخالف مقرر المجلس التنفيذي الصادر في نيامي لعام 2019.

8.9.20 استمارة طلب بدل التعليم معتمدة من قبل مقدم الطلب.

9.9.20 أبلغ رئيس لجنة عمليات المراجعة الأعضاء أن البيانات المالية، في رأيهم، تُظهر البيانات المالية بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب كما ورد في تقريرها السنوي والبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وأداءها المالي ودفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وفقاً لأساس الاستحقاق للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

10.20 مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد

1.10.20 صدرت للمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد 24 توصية مراجعة للسنة الماضية، تم تنفيذ 9 منها (38%)، و 14 (58%) قيد التنفيذ وتوصية واحدة (4%) لم يتم تنفيذها.

2.10.20 في نوفمبر 2017، اعتمد المجلس التنفيذي الهيكل التنظيمي لمجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد (المقرر 1 Rev.1 (XXXII) Dec.996 EX.CL)، بهدف تعزيز قدرة المجلس. ومع ذلك، لم يتم إنشاء هذا الهيكل.

3.10.20 كان معدل تنفيذ الميزانية لمجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد أقل من 50%. علاوة على ذلك، لا تعكس ميزانية المجلس احتياجاته الحقيقية بسبب عدم كفاية تقديرات نفقات الميزانية.

4.10.20 لم يتم استرداد العديد من السلف الممنوحة للموظفين الواردة في البيانات المالية بمبلغ إجمالي قدره 9020.82 دولارًا أمريكيًا بتاريخ 2013 إلى 2016 من قبل مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد لأسباب مختلفة

5.10.20 ارتفع حساب الذمم المدينة 107501 "ضريبة القيمة المضافة المستحقة" من 116.000 دولار أمريكي في عام 2018 إلى 170.000 دولار أمريكي، بزيادة قدرها 54.000 دولار أمريكي أو

47% في ثلاث سنوات. هذا الوضع هو نتيجة ضعف المتابعة وعدم تقديم مطالبات فعالة في الوقت المناسب إلى سلطات الضرائب التنزانية لاسترداد ضريبة القيمة المضافة.

6.10.20. أبلغ مجلس المراجعين الخارجيين الأعضاء أن الرأي المقدم كان رأي مراجعة غير مشفوع بتحفظات. في حين أن تفاصيل نتائج وتوصيات المراجعة واردة في خطاب الإدارة، فقد سلط مجلس المراجعين الخارجيين الضوء على الملاحظات الرئيسية المذكورة أعلاه لعناية اللجنة الفرعية المشتركة.

11.20 البيان المالي الموحد للاتحاد الأفريقي

1.11.20 أبلغ رئيس لجنة عمليات المراجعة الأعضاء بأن رأي البيانات المالية الموحدة المرفقة تُظهر البيانات المالية المنفصلة بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، الوضع المالي لمجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد كما في 31 ديسمبر 2021، وأداءه المالي وتدقيقه النقدي للسنة المنتهية في ذلك الوقت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومتطلبات النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي.

(ب) تعليقات / مداوالات الأعضاء

21. بعد العرض، أدلى أعضاء الاجتماع المشترك بتعليقات وطلبوا توضيحات على النحو الموجز أدناه:
- 1.21 أثار الأعضاء مخاوف بشأن الجزء الأكبر من التقارير الخاصة بمراجعة الحسابات لعام 2021 حيث إنها إن التداول بشأنها يحتاج إلى مزيد من الوقت. وبالتالي، اقترح تأجيل المداوالات.
- 2.21 اقترح الأعضاء كذلك أنه يمكن الاعتراف والإحاطة علماً بالتقارير التي قدمها مجلس المراجعين الخارجيين وتناوله بمزيد من القراءة والمناقشة في أكتوبر 2022.
- 3.21 طلب الأعضاء توضيحاً بشأن ما إذا كان من المقبول إرسال التقرير إلى المجلس التنفيذي ثم مناقشته بالتفصيل لاحقاً من قبل الأعضاء.
- 4.21 ومع ذلك، أشار الأعضاء إلى القضايا الخطيرة في التقارير الخاصة ببعض الأجهزة وطلبوا من رئيس المفوضية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ جميع التوصيات والملاحظات وتقديم تقرير إلى لجنة الممثلين الدائمين قبل القمة القادمة.
- 5.21 كما استفسر الأعضاء أيضاً عما إذا كانت النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي تنص على أن تقدم لجنة الممثلين الدائمين التقارير إلى المجلس التنفيذي في فبراير 2023 وطلبوا من مكتب المستشار القانوني تقديم رأي قانوني.
- 6.21 طلب الأعضاء توضيحاً بشأن ما إذا كان ينبغي نشر البيانات المالية التي وقعها بالفعل مجلس المراجعين الخارجيين أم لا، قبل أن يتم إجراء مداوالات شاملة حول التقارير.
- 7.21 أشار الأعضاء أيضاً إلى أن النتائج التي قدمها مجلس المراجعين الخارجيين لن تتغير وبالتالي يجب نشر البيانات المالية الموقعة من قبل مجلس المراجعين الخارجيين.

(ج) الردود

22. قدمت مفوضية الاتحاد الأفريقي ردوداً وتوضيحات على النحو الملخص أدناه: -
- 1.22 أوضح سعادة نائب رئيس المفوضية أنه على الرغم من أن الرئيس بصفته مسؤول المحاسبة هو المسؤول عن الإدارة المالية العامة والمساءلة، ويجب أن يكون رؤساء أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى أيضاً مسؤولين بشكل مباشر ويضمنون تنفيذ توصيات المراجعة والضوابط الداخلية الفعالة.
- 2.22 ردّ مكتب المستشار القانوني بأنه، وفقاً للمادة 101 من النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي، يتم الانتهاء من المراجعة المالية بحلول 31 مايو من كل عام، ويعتمدها المجلس التنفيذي خلال بحث الميزانية.
- 3.22 أشار مكتب المستشار القانوني أيضاً إلى ضرورة اعتماد البيانات المالية الموقعة ونشرها تمثيلاً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

(د) الاستنتاجات والتوصيات

23. بناءً على المداولات والردود التي تم إجراؤها، أحاط الاجتماع المشترك علماً بالتقرير ووافق على مواصلة بحثه خلال النصف الثاني من عام 2022.

24. قدمت الجلسة المشتركة أيضاً الاستنتاجات والتوصيات على النحو التالي:

1.24 يجب على رئيس المفوضية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ جميع ملاحظات المراجعة والتوصيات الصادرة عن مجلس المراجعين الخارجيين وكذلك تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية في إدارة موارد الاتحاد.

2.24 ينبغي أن تقوم اللجان الفرعية المختصة التابعة للجنة الممثلين الدائمين، خلال الاجتماع المشترك في أكتوبر 2022، بإجراء المداولات التفصيلية حول البيانات المالية لعام 2021 التي راجعها مراجعة مجلس المراجعين الخارجيين ووحول خطاب الإدارة

3.24 ينبغي أن ينشر رئيس المفوضية البيانات المالية المراجعة الموقعة تمضياً مع النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي ومعايير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

4.24 يجب أن يقدم رئيس المفوضية إلى لجنة الممثلين الدائمين، من خلال اللجان الفرعية ذات الصلة، تقريراً عن حالة تنفيذ ملاحظات وتوصيات مجلس المراجعين الخارجيين خلال الاجتماع المشترك.

سادساً. ما يستجد من أعمال أخرى

25. لم يتم إثارة أي بند تحت ما يستجد من أعمال، وتم رفع الجلسة في الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر.

مشروع مقرر
بشأن البيانات المالية المراجعة للاتحاد الأفريقي
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
الوثيقة. EX.CL/1357(XLI)

إن المجلس التنفيذي؛

1. **يحيط علماً** بتقرير الجلسة المشتركة للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بمسائل المراجعة واللجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية والخبراء الفنيين للجنة وزراء المالية الخمسة عشر.
2. **يكلف** لجنة الممثلين الدائمين، من خلال لجانها الفرعية ذات الصلة، بمواصلة بحثه خلال النصف الثاني من عام 2022، وتقديم نتائجه إلى الدورة القادمة للمجلس التنفيذي.
3. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم، في غضون ذلك، بنشر البيانات المالية المراجعة والموقعة لعام 2021 لأجهزة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك البيانات الموحدة على موقع الاتحاد الأفريقي على الإنترنت بما يتماشى مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
4. **يكلف** رئيس المفوضية باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ الملاحظات والتوصيات المقدمة من مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين وتقديم تقرير إلى الدورة القادمة للمجلس التنفيذي من خلال لجنة الممثلين الدائمين ولجانها الفرعية ذات الصلة.

2022-06-20

Report of the Joint Meeting of the PRC Sub-Committee on Audit Matters and the PRC Sub-Committee on General Supervision and Coordination on the Administrative, Budgetary and Financial Matters (GSCABFM) on the Audited 2021 Financial Statements

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/10424>

Downloaded from African Union Common Repository